فيما مدراء وأطباء وصيادلة ومواطنون يطالبون الدولة بالتدخل لوضع حد لتقلبات سعر صرف العملة..

ارتفاع أسعار الأدوية الجنوني في قفص الاتهام

تقرير / قيصر ياسين :

قضية ارتفاع أسعار الأدوية لمختلف الأعمار في عدن أصبحت الشغل الشاغل للمواطن الذي أحيانا لا يقدر على شراء الدواء لطفله المريض أو أي أحد من أفراد العائلة ، علما بأن المادة الدوائية أصبحت تهدد حياة الإنسان الفقير بالموت إذا لم تتوفر لديه النقود ، وأحيانا بعض الأسر يعز عليها إذا مرض أحد أفرادها ولم تجد لديها مبالغ لشراء الأدوية ، فتلجأ إلى رجال الخير أو بيع قلائدهم الذهبية أو يقترضون ، بل لعل بعض الأسر تلجأ إلى المساجد لطلب المساعدة !.

هذه القضية أرّقت المواطن الفقير في عدن وتريد حلا ، وحينما سألنا ذوي الشأن من دكاترة وصيادلة ومسؤولين في هيئة الأدوية أو جمعية الصيادلة الكل يجمعون أنه لا توجد عصا سحرية لتخفيض الأسعار فالأمر متعلق بارتفاع أسعار الدولار والبنك المركزي.

ارتفاع سعر الدولار هو السبب

"الأمناء" التقت في محطتها الأولى في البداية مع الأخ / محمد صالح محسن المحضار المدير العام لشركة البلسم للأدوية ، موضحا أن المركز الرئيسي لشركة عدن لها فروع في تعز والحديدة والمكلا وقال :" نحن نستورد تخدير استنشاق العمليات الطبية في مختلف المستشفيات الحكومية والخاصة مثل مستشفى الجمهورية والثورة فضلاً عن العيادات الخاصة"، وضرب مثالاً على ذلك بالدواء الخاص بالكوليسترول ، فقال :" يبلغ ثمن الشريط ما بين 1600 إلى 1500 ريال ، والمواطن الفقير لا يقدر على شرائه والارتفاع في الأسعار يعود إلى ارتفاع سعر الدولار ، فنحن نضطر لرفع سعر الأدوية حينما يرتفع سعر الدولار ، وبعض الصيدليات تبحث عن الربح السريع فتزيد في السعر كلما ارتفع الدولار خصوصا بعد ارتفاعه من 215 ريال إلى 380 ريال بحسب تحديد سعر البنك المركزي ، وهنا تضطر بعض الصيدليات من ارتفاع وأحيانا بأسعار مبالغ فيها وأحيانا تتباين الأسعار في الصيدليات ولا توجد ضوابط من قبل الدولة "، وأضاف :" حتى نخفف من معاناة المرض ، على الدولة أن تهتم أو تدعم الأسعار ، كما طالبنا أن تضغط على الصيادلة الذين للأسف لا ترتبط أسعارهم حتى بسعر البنك ".

الأدوية المهربة وحصانة الدولة

وحول الأدوية المهربة قال :" نحن لا نستورد إلا عبر الصحة والهيئة العليا للأدوية ، والهيئة هي التي تمنحنا الشهادة المختبرية بصلاحية الأدوية المستوردة"، وحول الأدوية المخدرة مثل مادة (الديزبم) قال المحضار :" للأسف لا توجد حصانة من الدولة وللأسف التهريب للأدوية موجود ولا توجد رقابة على المنافذ في الوضع الحالي خصوصا أن بلادنا تمتلك ساحلا بحريا بمسافة 2600 كيلو متر والدولة لا تقدر على ضبط التهريب ".

وحول دور الشركة في الحرب قال المدير العام لشركة البلسم محمد صالح محسن :" قدمنا أدوية للأمومة والطفولة وتبرعات للمستشفيات وقدمنا أدوية بأسعار رخيصة لإنقاذ المواطنين من مرض حمى الضنك والأمراض الأخرى".

■ تقع مسؤولية كبيرة على إدارة الهيئة العليا للأدوية بعدن في إجراء الفحوصات للأدوية المستوردة

معالجات للحد من ارتفاع الأسعار

أما الأخ مهدي الشعيبي المدير المالي لمستوصف الشفاء في عدن في رده على ارتفاع أسعار الأدوية أوضح قائلا:" نحن نورد الأدوية بالعملة الخارجية بسبب ارتفاع سعر الصرف ، هذا السبب الأول ، ورقابة مكتب الصحة بعدن هذا ساعد على وجود فضاء للتلاعب بالأسعار ".

وأضاف بالقول:" هناك أدوية مهربة وبعض الصيدليات تتعامل مع مثل هذه المخالفات تضر بحياة الناس بسبب سوء التخزين والتهريب الضريبي ".

وحول دور المستوصف في الحرب قال :" نحن فتحنا المستوصف ويستقبل المرضى المصابين بحمى الضنك لأكثر من 4 أشهر بعد ما كان مستشفى الجمهورية مغلقا ولذلك اتفقنا مع وزارة الصحة وعملنا عيادة وطوارئ مجانية

أما السبب الثاني فهو غياب الرقابة على الأسعار من قبل مكتب التجارة والتموين ما عدا فحص المختبر خفضنا القيمة إلى 50% والرقود 50% والأدوية وفرت من

■ أحد المستوصفات ينحو باللائمة على الحكومة في غياب الرقابة على الأدوية المهربة وكذا أسعارها

مكتب الصحة بعدن وجزء منها تبرع بها مستوصف الشفاء".

وحول المخارج لوضع حد لارتفاع سعر الدواء قال الأخ مهدي الشعيبي : " لا بد من تدخل الدولة في استقرار الصرف حتى يتوفر الدواء في القطاع الحكومي بسعر مناسب" ، وحول الأدوية النفسية قال :" نحن ما نصرف أدوية الجانب النفسي إلا بروشتة الطبيب المختص "، كما أشاد بالعلاقة بين المستوصف والهيئة العامة للأدوية بالممتازة ، وحول الصعوبات شكا من انقطاعات الكهرباء وانقطاع الديزل

■ نائب مدير عام مكتب الصحة بعدن: اتخذنا إجراءات صارمة بحق الصيدليات المخالفة

وشحة بعض الأجهزة لعدم تواجدها في السوق وبالتالي ارتفاع ضرائب الجمارك ، وحول علاقة المستوصف بالمعاهد الطبية قال :" نحن ندعم في تخرج طلاب معهد أمين ناشر للعلوم الصحية ".

مكتب الصحة والآلية الحاسمة

ولاستكمال الصورة عن هذا الإشكال التقت "الأمناء" بالأستاذ الدكتور محمد محسن ربيد نائب مدير عام مكتب الصحة بعدن والقائم بأعمال مدير مكتب الصحة في رده على مخالفات الصيدليات في التعامل مع الأدوية المهربة والمخدرة قال :" نحن دورنا في موضوع الصيدليات نقوم بإعطاء تراخيص إلى جانب متابعة الكادر الطبي واستكمال الأوراق فيما يخص ذلك ، لكن موضوع التهريب يخص الهيئة العليا للأدوية ولكن هناك دور تكاملي بين الصحة والهيئة ، وحاليا نحن نقوم في مكتب الصحة بدور كبير في تحسين وضع الصيدليات في عدن ومتابعة الصيدليات القائمة على العشوائية ونلاحقها قضائيا وتم منع إصدار أي تراخيص للصيدليات الغير مستوفية للإجراءات القانونية ".

وأكد بأن المكتب يمنع صرف العلاجات إلا بروشتات الطبيب المختص في أدوية النوم والأمراض النفسية التي يتم بيعها في الصيدليات الخاصة وفق إحصائيات ، ووصف علاقة المكتب مع المنظمات الدولية بأنها علاقات تكاملية ، وحاليا العمل على المنظمات باعتبار وزارة الصحة لا تمتلك الكثير من الإمكانيات الطبية بسبب الحرب.

ومن أهم التحديات التي تواجه المكتب وصفها بعدم توفر مادة الديزل وشحة الميزانية التشغيلية .

دور فاعل ومسؤولية كبيرة

والمحطة الأخيرة كانت مع الأخ / عبدالقادر الباكري مدير عام الهيئة العليا للأدوية فرع عدن التي تشرف على فحص الأدوية وإعطاء شهادات بصلاحيتها بعد الفحوصات المختبرية ، ورئيس جمعية الصيدليات في عدن الذي أوضح حول أسعار ارتفاع الأدوية بأن الارتفاع هو مرهون بتحديد أسعار الصرف من البنك المركزي .